

## تاریخ العقوبات الامیرکیة على ایران

حسین طراف

يعود تاريخ المقاومات الإيرانية إلى أزمة الرهائن الأميركيين في طهران عام 1979. عُرف عدد من المقاومات على نطاق واسع باسم مقاومة إيران، لكن دون أن تنجح في احضان إيران للشروط الأمريكية. في طابقها بعض أهم المحطات في مسيرة هذه المقاومات.

بدأت أولى جولات العقوبات الاميركية على ايران في عهد الرئيس الاميركي جيمي كارتر، كرد على اقتحام مجموعة من الطلاب الایرانیین السفاره الامیرکیة في طهران واحتجاز 52 امیرکیاً کرهانه في 4 شریعت الثاني 1979. استعزمت ازمة الرهان 444 يوماً، قطعت خلالها الولايات المتحدة الاميرکية علاقانها الدبلوماسیة مع ایران، وفرضت عليها مجموعة من العقوبات الاقتصادية تمثّلت بمنع استيراد السلع الایرانیة، ووقف المساعدات الغذائية، وإغلاق المؤسسات الایرانیة الموجودة في الولايات المتحدة الامیرکیة، وتجميد 12 مليار دولار من الاصول الایرانیة الموجودة في الولايات المتحدة الامیرکیة. استمرت هذه العقوبات حتى ما بعد اتفاق الایرانی الامیرکی الذي ادى الى إطلاق سراح الرهان الامیرکیين بعد ساعات من تولي رونالد رغان رئاسة الولايات المتحدة الامیرکية في عام 1981.

1979

حصلت إدارة الرئيس الأميركي رونالد ريغان كدوله راعي للإرهاب في كانون الثاني من عام 1984 وفرضت عليها حزمة جديدة من العقوبات الاقتصادية في عام 1987. هذافيعلن، اهواز الكواليس فقد كانت إدارة ريغان تعدد صفة سرية من إيران (إيران غيت) باعت بموجبها أسلحة منظورة إلى إيران مقابل إطلاق سراح مواطنين الأميركيين كانوا محتجزين في لبنان. كما اشتربت إدارة ريغان نفطاً من إيران لتفادي مخزونها الاستراتيجي قبل أن يعاود ريغان، تحت ضغط الكونغرس، منع اسقاط المنتجات الإيرانية معللاً خطوتنه كرد فعل على ازدياد التصرف العدواني للحكومة الإيرانية.

1987

نافذ الكونغرس الأميركي قانون «حظر انتشار الأسلحة الإيرانية - العراقيّة»، الذي قضى بمنع أي تحويل للبصائر أو التكنولوجيا إلى كل من إيران والعراق، إذا كان هناك سبب للاعتقاد بأن هذا التحويل يمكن أن يسهم بحصول أي من الدولتين على أسلحة كيميائية أو بيولوجية أو نووية أو أسلحة متطورة أخرى.

1922

بعد نهاية الحرب العراقية - الإيرانية و Collapse of the American system in Iran، أعاد إدارة الرئيس الأميركي بيل كلينتون إلى حماولة إضعاف إيران عبر الضغط على قطاعها النفطي. فمكنت الشركات الأمريكية من الانحراف في مشاريع تطوير قطاع النفط الإيراني. وتدخلت إدارة كلينتون في الالتحات الأخيرة لاغاء اتفاق بين إيران وشركة «كونوكو» الأمريكية لتطوير حقولين من حقول النفط في إيران بحجة أن هذا الاتفاق يهدد الأمن القومي الأميركي.

1995

ستشهد لهذا العام موسوعة المعلومات الاقتصادية الأمريكية على إيرادات وآفاق التمويل الشامل لأميركا على قانون يحصن الأفراد والكيانات الأميركية من الاحتطاف بكل أنواع التبادل التجاري والاستثماري مع إيران، ويسمح للإدارة الأميركية بفرض عقوبات على الشركات الأجنبية التي تزيد استثماراتها في قطاعي النفط والغاز الإيراني عن الـ 20 مليون دولار.

1996

الشّرّ» عقب هجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001. واحقاً تجريد أصول الأشخاص والشركات التي تعاملت مع إيران. وتهابياً هي الضغوط الدولية في تلك الفترة على إيران بسبب تخصيبها اليورانيوم. فعلت الادارة الأميركيّة عقوباتها وفرضت المزيد من الغرامات على الشركات والأفراد غير الملتزمين. كذلك شهد عهد بوش الابن على إقرار مجلس الامم للقرارين 1747 و 1803 لتشديد وتوسيع العقوبات المرتبطة ب البرنامج النووي إيران.

2002

تざهات هذا كلمه مع عقوبات فرضها المجتمع الدولي» والاتحاد الأوروبي. شعلت الشركات التي تستثمر بالسماح للشركات الأمريكية باستيراد المنتجات الغذائية والمساجد الإيرانية. كما منع الكيانات الأمريكية من تصدير سلع أو خدمات إلى إيران باستثناء بعض الأدوية والمنتجات الزراعية. ومنع المصادر الأمريكية من التعامل مع الحكومة الإيرانية بما فيها المصرف центральный الإيراني، ومنع الشركات الأجنبية التي لديها تعاملات تجارية مع إيران من استخدام المصارف الأمريكيةفارضاً غرامات على المخالفين تصل إلى مليون دولار.

2010

في قطاع الطاقة الإيرانية وتبיע النفط المذكر إلى إيران. بالإضافة إلى عمليات تبادل المصادر والمؤسسات المالية التي تتعامل مع المصارف الإيرانية.

1

الخطبة الإيرانية والمقطوع المصرفي الإيراني بالرغم من عموقات سياسية واقتصادية دولية، فاشتُدَّت الأزمة الاقتصادية في إيران وطالَت قطاعات أساسية، فضلاً عن انخفاض سعر صرف العملة الإيرانية وارتفاع نسبة التضخم ومعدّل البطالة.

وفي العام نفسه، أقر الكونغرس الأميركي قانوناً يسمح بفرض عقوبات جديدة على المصرف المركزي الإيراني والمؤسسات المالية وصادرات الدول الأخرى التي تتعامل مع المصرف المركزي

1

وافقت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية على تخفيض العقوبات على إيران بعد أن أعلنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية إيران بشرط الاتفاق الذي تم التوصل إليه في عام 2013 بين إيران وقوى العدالة الدولية، وذلك بعد أن أعلنت الوكالة أن إيران قد انتهت من تخصيب اليورانيوم بنسبة 20٪ (النقاء) والقافية.

1

باستثناء مسوقة الدوائية لعمليات بتراتبية المفاصل المفتوحة الاصغرية.

وفي الوضع على ما هو عليه الى حين اعلان الرئيس الاميركي باراك او巴اما في عام 2015 التوصل الى اتفاق نووي تاريخي بين ايران والدول الخمس زائد واحدا. نص على رفع العقوبات عن ايران في مقابل التزامها بمحموعة هن الشروط. اعطي هذا الاتفاق ايران القدرة على إعادة بنعطفها في الاسواق الدولية. وفتحت اسواقها امام الشركات العالمية. والعودة الى استخدام النظام العالمي للقيام بالتجارة والتداول بالسلع الخام.

1

رفعت الولايات المتحدة الأمريكية العقوبات المرتبطة بالنفوذ الإيراني، في حين أبقت على العقوبات الأخرى التي تحول الشركات الأمريكية من التعامل التجاري مع إيران ومن تصدر المنتجات والخدمات الأمريكية إلى السوق الإيرانية، مع بعض الاستثناءات المفتوحة للشركات الكبرى مثل بيونيغ

1

شهد هذا العام اعلان الرئيس الاميركي دونالد ترامب انسحاب بلاده من الاتفاق النووي الذي أبرم في عام 2015. كمقدمة لاعادة فرض عقوبات اقتصادية على إيران رُفعت بعد توقيع الاتفاق، معيناً